

بسم الله الرحمن الرحيم

الحاجة للإصلاح في قطر

الدكتور علي خليفه الكواري

الحاجة للإصلاح في قطر ملحة وعاجلة وبدون القيام بالإصلاح يصعب الحديث عن التنمية. والإصلاح يتطلب بالضرورة تحديد أوجه الخلل المزمنة، والاعتراف بمظاهرها في الثقافة والمجتمع والتعليم والمالية العامة والتشريع والقضاء والإعلام والبنية التحتية الإدارية، وغيرها من القطاعات.

وفوق ذلك وقبله، يحتاج الإصلاح إلى إرادة متخذ القرار، كما يحتاج إلى طلب ملح من الشعب بضرورة الإصلاح العاجل.

و أوجه الخلل الرئيسية المزمنة في قطر وفي بقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون أربعة: أولها: الخلل السياسي في العلاقة بين السلطة والمجتمع وغياب الديمقراطية. ثانيها: الخلل الإنتاجي-الاقتصادي واستمرار الاعتماد على صادرات النفط. ثالثها: الخلل الأمني واستمرار دول المنطقة مجزئة ضعيفة. رابعها: الخلل السكاني المتفاقم.

من هنا ينتظر من قطر حكومة وشعبا، أن تعالج أوجه الخلل المزمنة هذه وتجعل من إصلاح مظاهرها أولوية، حتى يتم وضع التنمية على المسار السليم.

و فيما يلي نتناول أوجه الخلل المزمّنة هذه، لنرى مدى الاستجابة الرسمية لها من خلال رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ (الرؤية) وإستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١-٢٠١٦ (الإستراتيجية).

الخلل السياسي

يتمثل الخلل السياسي في غياب الديمقراطية وعدم مراعاة مبداء المواطنة وانعدام المشاركة السياسية الشعبية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة. هذا بالرغم من نص النظام الأساس المؤقت منذ عام ١٩٧٠، على أن نظام الحكم في قطر ديمقراطي. وكذلك ما نص عليه الدستور الدائم لعام ٢٠٠٤، من أن الشعب مصدر السلطات وما أكده من فصل بين السلطات، ومساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة.

ولكن واقع الحال يؤكد استمرار الحُكم المُطلق، قبل صدور الدستور الدائم وبعده ، كما بينته قراءه حديثة لي حول " حالة الديمقراطية في قطر " (١)، حيث وجدنا أن نظام الحُكم في قطر لم ينتقل بعد إلى الديمقراطية وليس من الممكن أن ينتقل إليها وفقا لدستور قطر الدائم لعام ٢٠٠٤، طالما استمرت بقية مواد الدستور تعطل ما ورد فيه، من كون نظام الحكم في قطر ديمقراطي وأن الشعب

مصدر السلطات. هذا إلى جانب المادة ١٥٠ التي عطلت " السلطة التشريعية " إلى حين إجراء انتخابات مجلس الشورى الموعود، الذي مرّ على موعد انتخاباته أكثر من سبع سنوات حتى الآن . وفي ضوء غياب الديمقراطية وانعدام المشاركة السياسية الفعّالة، كان ينتظر من رؤية قطر وإستراتيجيتها أن تضع التنمية السياسية وضرورة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي موعود، من بين أولوياتها وأن تُقدم تصوراً وخطة إصلاح سياسي طال انتظاره. ولكن عند قرأتنا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، نجدها تهمل الإصلاح السياسي وتسكت عن التنمية السياسية عند حديثها عن ركائز الرؤية، حيث تُعدد أوجه التنمية المطلوبة وتحصرها في " التنمية البشرية " و " التنمية الاجتماعية " و " التنمية الإقتصادية " و " التنمية البيئية " دون ذكر التنمية السياسية، بإعتبارها ركيزة رئيسية من ركائز الرؤية (٢).

وبالرغم من أن الرؤية تؤكد في مطلعها على أن " دولة قطر تقف على مُفترق طرق " وتُشير إلى إختيار " قطر الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها " (٣)، إلا أنها لا تعتبر التنمية السياسية من ضرورات الطريق الأمثل.

وعند قرأتنا " لإستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١ - ٢٠١٦ ، نجدها أيضا - بطبيعة الحال - تحصر ركائز التنمية في أربع ركائز سبق ذكرها في الرؤية ، ولا تتوقف عند التنمية السياسية.

بل نجد الإستراتيجية عند حديثها عن " حفظ التراث والثقافة القطرية وتعزيزهما " تتوقف بشكل خاص عند هدف من أهداف الإستراتيجية لافت للنظر.

تقول الإستراتيجية " على الرغم من التغيير الإقتصادي والإجتماعي الذي شهدته قطر خلال فترة قصيرة نسبياً فقد حافظ المجتمع القطري على جوهر ثقافته واستمراريته مع الماضي، التي تشمل التقيد بالمبادئ الأساسية للإسلام، وبقاء الوضع الإقتصادي الموروث والمحافظة على المكانة الاجتماعية للأسر العريقة، والمحافظة على وحدة الأسرة باعتبارها نواة المُجتمع، وإن ثمة تحدياً سياسياً ومُستمرّاً يتمثل في المحافظة على التوازن المناسب بين الحياة الحديثة وقيم البلاد الثقافية والتقليدية " (٤).

وإذا كان هدف التقيد بالمبادئ الأساسية للإسلام هدف مُتفق عليه ويحظى بأهمية لدى المُجتمع القطري ، فإن بقاء الوضع الإقتصادي الموروث والمحافظة على المكانة الاجتماعية للأسر العريقة هدف يكتنفه الغموض، ورُبما يتعارض مع مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية التي يركز عليها نظام الحكم الديمقراطي. فنظام الحكم الديمقراطي من منطلق مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، لا يُميز رسمياً ومالياً بين المواطنين على أساس أسر عريقة وأسر غير عريقة.

وإذا أخذنا المادة (٣٤) في دستور قطر لعام ٢٠٠٤ " المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة " مأخذ الجَد، فإن الإستراتيجية الوطنية كان عليها إصلاح العلاقة بين أهل السُلطة والنفوذ الموروث والمُجتمع على قاعدة الديمقراطية، ليُصبح جميع المواطنين من الناحية الرسمية مُتساويين وفرصهم مُتكافئة حيث تقف الدولة، باعتبارها مؤسسة على مسافة واحدة من كل مواطنيها، تاركة مسألة المكانة الاجتماعية للمُجتمع، يسبقها على من يقدمون له خدمات جلييلة، على أن تكون المكانة

الاجتماعية للأفراد فقط وإن تكون مسألة معنوية يسبغها الشعب وليست مادية أو رسمية تُكتسب بالوراثة وتميز بعض المواطنين على معظمهم.

الخلل الإنتاجي-الاقتصادي

الخلل الإنتاجي-الاقتصادي في قطر وبقية دول مجلس التعاون، يُمثل خللاً رئيسياً مُزماً. ويتجلى هذا الخلل المُزمن في المظاهر الرئيسية التالية:

أولاً: الخلل الإنتاجي

ويتمثل في الاعتماد المُطلق والمُتزايد على ريع صادرات ثروة طبيعية ناضبة هي النفط الخام (الزيت والغاز الطبيعي المسال LNG). فمصدر كافة أوجه الدخل الرئيسية هو الريع الاقتصادي الناتج من ارتفاع سعر النفط، عشرات المرات بالنسبة لتكاليف إنتاجه. وهو خلل يتجلى في الناتج المحلي الإجمالي وسائر الحسابات القومية الأخرى، لأن مصدر دخلها هو ريع ثروة طبيعية ناضبة وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات كما هو الحال في الاقتصاديات الإنتاجية. ونتيجة لعدم رغبة وربما عدم قدرة كل من دول المنطقة مُفردة على تبني سياسة نفطية وطنية تخضع بموجبها صادرات النفط لاعتبارات التنمية، فقد تم تلبية الطلب العالمي على النفط بشكل أعمى دون أدنى اعتبار للقدرة الاستيعابية أو الطبيعة الناضبة للثروة النفطية.

وبذلك تزايد الاعتماد على ريع النفط منذ عقود. وأصبح ريع النفط هو مصدر إيرادات الميزانية العامة والاستثمارات العامة (الأحتياطي العام) وسائر الحسابات القومية.

ومن هنا اكتسبت قطر وبقية دول المنطقة بامتياز صفة الدولة الريعية، وأصبحت تُعاني من خلل إنتاجي مُزمن لا يصلح أمره إلا بإخضاع صادرات النفط الخام (الزيت والغاز الطبيعي المسال) لاعتبارات التنمية الحميدة، وربط تصديرهما بنمو القدرة الاستيعابية المُنتجة لاقتصاد البلد المُصدر من أجل بناء قاعدة اقتصادية تكون بديلة للاعتماد على صادرات النفط الخام تدريجياً.

وهذا الخلل الإنتاجي وبقية أوجه الخلل المزمنة هو ما جعلنا منذ عقدين نصف نمط التنمية النفطية بـ "تنمية الضياع" (٥). وذلك نتيجة لاستنزافها الموارد النفطية الناضبة وكافة الموارد الطبيعية دون بناء قاعدة اقتصادية بديلة، ونتيجة لاقتلاعها جذور المُجتمع الوطني وطمس هويته مع الأسف بسبب استمرار الخلل السكاني وتفاقم أبعاده الخطرة. وهذا النمط من "تنمية الضياع" تُكرس مع الأسف- في المنطقة بدل أن يتم الإلتفات إلى خطورته والعمل على تغيير المسار.

ثانياً: الاختلالات الاقتصادية المُصاحبة للاعتماد على ريع النفط وبقاء النُظم السياسية دون مراقبة ومحاسبة شعبية. وأهم هذه الاختلالات وأخطرها:

الخط بين المال العام والمال الخاص، وغياب الشفافية تجاهه لدرجة اعتبار الميزانية العامة والاحتياطي العام سرا على المواطنين. الأمر الذي أدى إلى الكثير من التسرب و الهدر وسوء تخصيص عائدات النفط، كما أدى إلى تخلف سياسات إعادة تدويرها داخلياً وخارجياً. فباستثناء

الكويت منذ صدور دستور ١٩٦٢، لا تنتشر قطر ولا بقية دول المنطقة حسابات ختامية للميزانية العامة ولا حسابات مُدققة للاحتياطي العام ولا تنتشر تقارير ديوان المحاسبة إن وجدت.

وفي دراسة حديثة لي، لاحظت من بيانات معهد المالية الدولية IIF التابع لصندوق النقد الدولي أن نسب التسرُّب من عائدات النفط – المبالغ التي لم تدخل الميزانيات العامة- بلغت ٥٠% من إجمالي عائدات النفط في قطر، وناهزت الربع في بقية دول مجلس التعاون باستثناء الكويت(٦). وإلى جانب هذا التسرُّب نجد نسبة قد تصل إلى ٥٠% من الميزانيات العامة التقديرية في دول المنطقة باستثناء الكويت، قد تم إنفاقها على مخصصات وعطايا وهبات دون وجود جدوى عامة تبرر تخصيصها لأوجه الصرف هذه.

وإذا أمعنا النظر في حوالي الربع الباقي من عائدات النفط الذي يُمكن أن يُطلق عليه نفقات عامة نجد أن معظمها ذهب إلى دعم الإستهلاك وإخفاء فشل نمط التنمية، ولم يُستفاد من معظمه في تكوين نشاطات إنتاجية وإطلاق طاقات المواطنين من أجل بدء عملية تنمية مستدامة.

ثالثاً: الخلل في قوة العمل: والذي سبق الحديث عنه، حيث تدنت بسبب التوجهات الاستهلاكية نسبة مُساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل في قطر إلى ٦% فقط ، قسم كبير منها يتصف بتوظيفه بالبطالة المُقنعة، لتغطية فشل الدولة في إيجاد وظائف مُنتجة وإعداد المواطنين لشغلها.

إن الحديث عن التنمية دون إصلاح إنتاجي-اقتصادي يسبقها، هو إقرار لنمط " تنمية الضياع " وتكريس له حتى يبلغ نتائجه المُدمرة عندما يستنضب النفط دون بناء قاعدة اقتصادية بديلة، وعندما تتحول الثروة النفطية العامة إلى ثروات خاصة، يرثها الأبناء عن الأباء، ويتحقق - والعياذ بالله – اقتلاع جذور المجتمع القطري نتيجة للاعتماد على الوافدين بشكل إستراتيجي يؤدي إلى إلغاء فرصة عودة المُجتمع القطري لممارسة دوره باعتباره التيار الرئيسي في الدولة.

فهل اعترفت رؤية قطر وإستراتيجيتها بالخلل الإنتاجي-الاقتصادي؟. وهل قدمت الحلول لمعالجة مظاهره عبر عملية إصلاح جذري يمهد لبدء عملية تنمية حميدة بدلاً من نمط " تنمية الضياع " الراهن؟.

تذكر رؤية قطر تحديات مستقبلية تتمثل في الموازنة بين الخيارات المُتاحة. وتذكر منها في المجال الاقتصادي ما يلي:- (٧)

احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة .

النمو المُستهدف والتوسع غير المُنضبط .

مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المُستهدفة.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها.

ولكن الرؤية لا تحدد هذه الخيارات، حيث لا تتوقف رؤية قطر عند الخلل الإنتاجي-الاقتصادي ولا تعترف بمظهره السابق ذكرها، وإنما تبدأ الحديث عن التنمية الاقتصادية بشكل يوحى ضمناً بمواصلة نمط "التنمية الراهن" دون التوقف عند ضرورة إصلاح أوجه الخلل الإنتاجي-الاقتصادي.

وتخلُص الرؤية إلى أن الغايات المُستهدفة " للتنمية الاقتصادية " هي: (٨)

الإدارة الاقتصادية السليمة: الاستغلال المسئول للنفط والغاز: التنوع الاقتصادي المناسب.

وهذه غايات عامة لا تفيد بإصلاح الخلل الإنتاجي-الاقتصادي، وربما تركز نمط التنمية الراهن بدل إصلاحه.

كما تبدأ إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ - ٢٠١٦ (٩) ، التأكيد بأن قطر أقامت " أساساً متيناً يُمكنها من تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية ". وهذه مسألة تحتاج إلى مناقشة.

و لكن الإستراتيجية تفرر باستمرار أثر تغيرات أسعار النفط على المشهد الاستشرافي. وتقول " إن التنبؤ بالمستقبل عملية تكتنفها الخطورة دائماً " (١٠). وبذلك تُفصح الإستراتيجية أن مهمتها ليست إعادة صياغة المُستقبل وإنما التنبؤ به!.

وتُضيف الإستراتيجية أنه " بالإضافة إلى التعامل مع حالة عدم اليقين، سوف تواجه دولة قطر قيوداً شديدة على الموارد البشرية والمؤسسية، والتي يمكن أن تؤثر على إمكانية تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية " (١١).

وتُلخص الإستراتيجية مقترحاتها لتعزيز الازدهار المُستدام كما يلي ص٢٤ :

التحديات الرئيسية	الاستجابات الاستراتيجية
ضمان الاستدامة في بيئة يشكل فيها استنفاد الموارد الهيدروكربونية المصدر الرئيسي للدخل	وضع سياسة خاصة باستنفاد الهيدروكربون؛ الحفاظ على معدلات عالية من الادخار والقيام باستثمارات سليمة في الأصول البشرية والراسمالية والمالية للمستقبل
تعزيز الاستقرار في بيئة يؤدي فيها تقلب أسعار النفط والغاز إلى خلق المخاطر	إصلاح العمليات المالية وعمليات إعداد الموازنة. وضع برنامج استثمار عام، إدارة السيولة وتطوير سوق رأس المال المحلي
تحسين كفاءة استخدام كافة الموارد لدعم مستويات معيشة مرتفعة للأجيال الحالية والمستقبلية	تعزيز المنافسة والتجارة والاستثمار؛ تحسين اللوائح والنظم، تقوية إدارة الطلب على المياه والكهرباء والوقود؛ الإصلاح الزراعي
تنويع الاقتصاد لتحقيق ثروة دائمة ودعم الازدهار الاجتماعي الأوسع	دعم إنشاء المؤسسات وتطوير القطاع الخاص؛ تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التكامل الإقليمي؛ إصلاح سوق العمل

و يلاحظ على الإستراتيجية مواصلة الغموض الرسمي حول المال العام وعدد المواطنين خاصة. و من قراءة إحصاءات أوردتها الإستراتيجية، نجد فقط رسماً بيانياً لإجمالي إيرادات الحكومة والنفقات الحكومية في الشكل ٢- ٤. ولكننا لا نجد إحصاءات لإجمالي عائدات النفط والغاز حتى نتأكد من توريد كافة عائدات النفط للميزانية العامة.

كما إننا لا نجد تفصيلاً قطاعياً للإيرادات والنفقات الحكومية العامة كي نعرف حجم المخصصات والعطايا والهبات وأمثالها من نفقات الميزانية العامة، ولا نجد إحصاءات حول إجمالي الاحتياطي

العام ولا لأوجه استثماره ولا أرباحه السنوية، وكذلك لا نجد ذكراً لعدد المواطنين ونسبتهم في عدد السكان. فهذه مجالات مسكوت عنها وتُعتبر سراً من أسرار الدولة، لا يحق للمواطنين معرفته.

الخلل الأمني

يتمثل الخلل الأمني في عدم قدرة الدول على الدفاع عن نفسها و إنما تبعيتها لقوى أجنبية وارتباطها بمُعاهدات تُجيز إقامة قواعد عسكرية ووجود قوات أجنبية لدول عظمى على أراضيها. وقد كان هذا هو الحال في أغلب الدول الأعضاء في مجلس التعاون أيام الحماية البريطانية وبعد الاستقلال، عدا قطر. وقد تكرر ذلك بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وأصبح عاماً وشاملاً منذ غزو العراق في عام ٢٠٠٣، حيث شاركت تلك القواعد والقوات العسكرية الأجنبية في الحرب على العراق واحتلاله دون قدرة دول المنطقة - حتى وإن رغبت - الوقوف على الحياد وعدم المشاركة في المجهود الحربي، لاعتبارات الجوار وروابط الأخوة والمصالح بعيدة المدى لشعوبها.

وهذا الخلل الأمني بسبب صغر وضعف دول المنطقة ألزمها بمُعاهدة الدول التي يعادياها من يملك القواعد على أراضيها، وتحمل وزر الصراعات العسكرية ومخاطر المخزون من أسلحة الدمار الشامل و الحروب الشرسة التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، وتعريض شعوبها واقتصادها وعلاقات حُسن الجوار للخطر، لمصلحة دول أجنبية لا تستطيع دول المنطقة ألتأثير على قراراتها الإستراتيجية.

وإذا كان من الصعوبة بمكان أن توفر كل من دول المنطقة مُتطلبات الأمن الوطني مُنفردة ، فإن الحل الوحيد يتمثل في تجسيد كيان إتحادي بين منظومة دول مجلس التعاون يتوفر له الحد الأدنى من القدرة على بناء منظومة دفاعية، كما تتوفر له شروط التنمية الحميدة المُستدامة.

فهل تعرضت رؤية قطر وإستراتيجيتها إلى هذا الخلل الأمني وإلى أي حد بدت التطلعات لمُعالجة هذا الخلل المُزمن من خلال إندماج أقطار مجلس التعاون في كيان موحد يوفر مُتطلبات الأمن وشروط بدء عملية التنمية المُستدامة.

تسكّت رؤية قطر عن الخلل الأمني ولا تتوقف عند إشكالية وجود قواعد عسكرية وقوات أجنبية على أرض قطر. فلا نجد الخلل الأمني بين التحديات ولا نجد إشارة لأهمية توفير مُتطلبات الأمن الإقليمي الذاتي في إطار الأمن القومي العربي.

ولذلك نجد إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ تسكّت أيضا و بشكل مُطبق عن هذا التحدي ولا تتناول أي جانب من جوانب الدفاع والأمن الإقليمي، ولا ضرورات العمل المشترك والوصول بالتعاون بين أقطار مجلس التعاون إلى وحدة دولها كما تنص المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، وذلك باعتبار اندماج دول مجلس التعاون في كيان سياسي موحد مثل إتحاد ماليزيا على سبيل المثال، هو المدخل الإستراتيجي لتوفير مُتطلبات الأمن الإقليمي والتنمية الحميدة المُستدامة.

الخلل السكاني

الخلل السكاني المُزمن والمتفاقم في قطر والذي أدى إلى تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان من ٤٠% عام ١٩٧٠ إلى ١٢% فقط عام ٢٠١٠، هو أخطر أوجه الخلل المُزمنة وأكبرها تحدياً وأكثرها إلحاحاً وأحقها بالأولية في الإصلاح الجذري.

إن استمرار هذا الخلل السكاني يُهدد اليوم باقتلاع المجتمع القطري وطمس هويته وثقافته وإخراج لغته العربية من التداول، وتقويض دور المواطنين باعتبار دور المواطنين في أي بلد مُعافى يجب أن يكون هو الدور الرئيسي في الدولة، والمواطنون هم قيادات وكوادر الإدارة بشكل عام والإدارة العامة على وجه الخصوص .

و جدير بالذكر أن الخلل السكاني في قطر، على المستوى الأهلي والرسمي، كان قضية مُعترف بها منذ فترة طويلة، وإصلاحه كان شعاراً مطروحاً عبر نصف قرن من الزمن ، حتى نبهتنا أخيراً إستراتيجية التنمية في قطر على تغير جوهرى في النظرة الرسمية تجاه قضية الخلل السكاني.

حيث أصبح الخلل السكاني في الرؤية والإستراتيجية أمراً مسكوتاً عنه، إذا لم نقل مرغوباً فيه، والحديث أصبح يتركز على سكان قطر على الإطلاق دون ذكر حتى لعدد المواطنين ولا نسبتهم في إجمالي السكان.

وكأنني بهذا التوجه يدفع بأهل قطر أن يتحولوا من مواطنين لهم حقوق المواطنة إلى مُجرد فئة ضئيلة من السكان، يجب عليهم أن يتنافسوا مع الوافدين على فرص العمل والتعليم والرعاية الإجتماعية، وأن يكون ذلك بلغة غير لغتهم العربية.

ولعل قانون الجنسية الجديد لعام ٢٠٠٥ يُمهد لتحويل أغلب المواطنين إلى سكان لا يتمتعون بحقوق المواطنة. كما عطلت المادة ١٥٠ من الدستور الحقوق السياسية ألموعودة لبقية المواطنين، على قلتها.

وحين نصف الوضع السكاني في قطر بالوضع المُختل وندعو إلى ضرورة إصلاحه بشكل عاجل، فإننا نتحدث عن وضع أصبح فيه عدد المواطنين يُقدر بحوالي ٢٣٠ ألف نسمة من عدد السكان البالغ ١,٦٤ مليون نسمة عام ٢٠١٠ (١٢)، ونسبتهم في إجمالي السكان ١٢% فقط مقارنة بحوالي ٣٠% عام ٢٠٠٤ .

كما أن إجمالي قوة العمل التي تصاعدت من ٣٢٣ ألف عام ٢٠٠١ إلى ١,٢٦٥ مليون عام ٢٠٠٩، تدنت نسبة مساهمة المواطنين فيها من ١٤% عام ٢٠٠١ إلى ٦% فقط عام ٢٠٠٩ (١٣). والسبب الرئيسي لذلك، يعود إلى السياسة الرسمية منذ ٢٠٠٤ المُتمثلة في التوسع العقاري وما نتج عنه من مشروعات عقارية ضخمة وما تطلبه من بنية أساسية، بهدف بيع مساكن استثمارية مقابل منح المُشترين أقامات دائمة بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم. وبذلك أصبحت مصادر استمرار الخلل السكاني المستقبلية، ليست الحاجة التقليدية للعمالة الوافدة فقط وإنما الخيار الرسمي غير المبرر، الذي تجلى في سياسة التوسع العقاري وبناء المدن والأحياء الجديدة لغير حاجة المواطنين والوافدين للعمل، وإنما لاستقدام سكاناً آخرين جُدد (مستوطنين) يُشجعون على شراء المساكن الاستثمارية مقابل منحهم أقامات دائمة هم وأسرهم بصرف النظر عن حصولهم على تأشيرة زيارة عمل مثل بقية الوافدين للعمل.

وجدير بالتأكيد إن الوضع السكاني المُختل لا يجوز له أن يستمر من منظور وطني، وليس له شبيهاً اليوم في أي دولة كبيرة أو صغيرة عدى شقيقتنا دولة الإمارات العربية المتحدة .
فليس هناك شعب أو مجتمع يمكنه أن يستوعب عدد من الوافدين يفوق عدد المواطنين، فما بالك بثمانية أضعاف المواطنين، وفي نفس الوقت يشجع نشاطات عبثية تؤدي إلى مزيداً من تدفق الوافدين حتى يتم تقوض دور المواطنين وطُمس هويتهم وتغييب لغتهم. ولعل قرأتنا التالية لمنطوق الإستراتيجية ودلالاته، توضح لنا توجهاتها بصدد الخلل السكاني.
تصف الإستراتيجية زيادة السكان المحتملة من ١,٦٤ مليون نسمة مع نهاية ٢٠١٠ إلى ١,٩ مليون نسمة عام ٢٠١٦، والبالغة (٢٦٠ ألف نسمة) -زيادة يفوق عددها عدد المواطنين-، بالزيادة المتواضعة في عدد السكان(١٤).

ويبدو أن الإستراتيجية تنظر للعمالة الوافدة التي تبلغ ٩٤% من إجمالي قوة العمل في قطر في الوقت الحاضر، بأنها ليست ضرورة مؤقتة يتم تدريجياً إحلال قوة العمل المواطنة محل قسم منها حيث أمكن ، ولذلك تؤكد على أهمية الاحتفاظ بها في أكثر من موضع.

وبدل أن نجد الإستراتيجية -كما يجب- معنية بتجميد عدد الوافدين ومن ثم تخفيضه تدريجياً. وذلك لزيادة نسبة المواطنين في السكان وفي قوة العمل بواحد في المائة سنوياً مثلاً، حتى تصل نسبة المواطنين في نهاية فترة الرؤية عام ٢٠٣٠ إلى حوالي ٥٠% من السكان ، نجد الإستراتيجية تُبشرنا بزيادات كبيرة في العمالة الوافدة، إذا استمر تدني الأجور في القطاع الخاص.

وتقول الإستراتيجية -نتيجة انعدام التخطيط لبلوغ أهداف مُحددة- " ولكن إذا استمر تدني الأجور في القطاع الخاص، فمن شأن ذلك أن يُرسخ الانحياز إلى تقانات كثيفة العمالة ، وأن يدفع نحو اتجاه يفضي في المستقبل إلى عدد سكان أكبر لكن أقل مهارة " (١٥) .

وفي كل الأحوال فإن عدم يقين الإستراتيجية يتعدى أسلوب الإنتاج إلى القرارات السياسية المُفاجئة وتقول " وإن توقيت وحجم الأنشطة المُرتبطة بالتحضيرات لكأس العالم ٢٠٢٢ سيضيف عنصراً آخر من عدم اليقين حول تنبؤات عدد السكان في المستقبل " (١٥).

ومما يستحق الوقوف عنده والنظر فيه هو عدم وجود عدد مُحدد لسكان قطر عند نهاية فترة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، فعدد السكان مفتوح للزيادة دون سقف وتركيبهم متروك من حيث الجنسية واللغة والثقافة، ومفتوح لكل المؤثرات والتوجهات العشوائية. وهذه حالة شاذة بين دول العالم، فأول المعطيات التي تؤسس خطط التنمية عليها -في العادة- في أي دولة هي عدد السكان المستهدف وتركيبهم، بما يحقق مصالح المواطنين ويصون أمن المجتمع.

ولذلك نجد تقديرات سكان قطر في المستقبل، تتغير من جهة حكومية إلى أخرى حيث يحكم كل تقدير منها توجهات القائمين على تلك الجهة الحكومية. فعلى سبيل المثال عند حديث الإستراتيجية عن " مترو الدوحة "، نجدها غير مُتفقة مع تقديرات شبكة مترو الدوحة. ولذلك تقول " بيد أن حجم المشروع ومداه يعتمدان على إسقاطات غير واقعية لعدد السكان ولزيادة حركة المُسافرين " (٣٣).
وهذا يؤكد عدم وجود حجم سكاني مُحدد في رؤية قطر وإستراتيجيتها، ولذلك نجد أن هناك إسقاطات وسيناريوهات لحجم السكان لدى جهات حكومية هامة ومؤثرة مثل شركة الديار، تختلف

كثيراً عن تقديرات وإسقاطات الهيئة العامة للتخطيط التنموي، المسؤولة عن الإستراتيجية السكانية والتي وضعت إستراتيجية التنمية الوطنية.

وجديرً بالذكر أن حكومة قطر في منتصف عام ٢٠١١ وبالرغم من تحذيرات الإستراتيجية، أنشأت شركة الرييل (القطار والمetro) لتنفيذ الخطة التي اعترضت على تقديراتها وإسقاطات السكان فيها الهيئة العامة للتخطيط التنموي.

خاتمة

وكلمة الختام توجب علينا النظر إلى المستقبل بالرغم من مرارة الحاضر. والنظر للمستقبل يوجب علينا القول أن وجود دستور وروية وإستراتيجية في قطر هو بداية طيبة في جهود بناء الدول. وعلينا أن نتفاعل مع ذلك بالرأي والحجة من منطلق المصلحة العامة.

فوجود هذه الوثائق الهامة فتح للقطرين المجال لمناقشة الحكومة ولفت نظرها إلى المسكوت عنه. كما أتاح الفرصة لدعوة الحكومة لإجراء حوار وطني من أجل إستكمال هذه الوثائق وتفتيحها بما يحقق انتقال قطر إلى نظام حكم ديمقراطي و مشاركة سياسية فعالة.

ومن خلال الممارسة الديمقراطية سوف يشارك شعب قطر بفاعلية مع القيادة في إعادة صياغة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ و يتحمل عبئ وضع وتنفيذ إستراتيجية دولة قطر للتنمية الوطنية من خلال كوادر قطرية، مبتدءاً بتحديد أوجه الخلل المزممة وتقديم البرامج لإصلاحها من أجل بدء عملية تنمية حميدة مستدامة.

ويبقى لي في الختام أن أكد أن النظر للمستقبل يتطلب بالضرورة استجابة من الحكومة وسماع الرأي الآخر و تكريس حرية التعبير والقبول بحوار وطني جاد حول دستور قطر ورؤيتها وإستراتيجيتها.

كما يتطلب صدقا وجدية من الشعب ومسئولية وطنية ممن يدركون المخاطر وقادرين على قول كلمة الصدق. فمصير قطر وأهلها في الميزان والزمن ليس في صالحهم. فليس من الممكن بقاء الحال على ما هو عليه.

ألملاحظات والمراجع

- ١ - علي خليفه الكواري، حالة الديمقراطية في قطر في: علي خليفه الكواري، العين بصيرة...، منتدى المعرفة، بيروت ٢٠١١ ص ١٣٩-١٧١
- ٢ - الرؤية، ص ٨
- ٣ - الرؤية ص (١)
- ٤ - الإستراتيجية ص (٢٩)
- ٥ - علي خليفه الكواري، تمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦.
- ٦ - علي خليفه الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩. ص (٨٤)
- ٧ - الرؤية ص (٣)
- ٨ - الرؤية ص (٢٢)
- ٩ - الإستراتيجية ص ٢
- ١٠ - الإستراتيجية ص (٥)
- ١١ - الإستراتيجية ص (٦)
- ١٢ - الإستراتيجية ص (٥)
- ١٣ - الإستراتيجية ص (١٤٣)
- ١٤ - الإستراتيجية ص (٥)
- ١٥ - الإستراتيجية ص (٥١-٥٠)